الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

ومخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية

وفرقة بحث PRFU "المعلوماتية والتنمية"

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

شهادة مشاركة

يشهد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة بأن د/ سليم عشور

قد شارك(ت) في أشغال الملتقى الوطني حول: الجندر في الملكية الصناعية

المنظم من قبل فرقة بحث "المعلوماتية والتنمية" بكلية الحقوق والعلوم السياسية

يوم 12 ديسمبر 2022 بتقنية التحاضر عن بعد

بمداخلة بعنوان "النوع الاجتماعي (الجندر) كأداة تحليلية في العلوم السياسية"

رئيس الملتقى

د. بن طيبة ليلى

عميد الكلية

أ.د/ لجلط فواز

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
ومخبر الدراسات والبحوث في القانون
والأسرة والتنمية الإدارية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ★ رئيس الملتقى ★ كلية الحقوق والعلوم السياسية

برنامج الملتقى الوطني حول:

الجندر في الملكية الصناعية

المنظم يوم 12 ديسمبر 2022

من قبل فرقة بحث PRFU "المعلوماتية والتنمية"

الرئيس الشرفي للملتقى

أد/ بن واضح الهاشمي مدير جامعة المسيلة

المشرف العام على الملتقى

اد/ لجلط فواز عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

مدير الملتقى

أد/ قارة مولود رئيس فرقة البحث

رئيسة الملتقى

د/ بن حليمة ليلى

الجلسة الافتتاحية 10:00 – 10:30
الاستماع لآيات بينات من الذكر الحكيم
النشيد الوطني
كلمة رئيسة الملتقى د/ بن حليمة ليلى
كلمة رئيس الفرقة مدير الملتقى أد/ قارة مولود
كلمة عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية أد/ لجلط فواز

الجلسة العلمية الأولى برئاسة الدكتور: رابعي ابراهيم توقيت الجلسة 10:30 – 12:00 مدة كل مداخلة 07 دقائق		
د/ منصوري عبد النور	الجندر: أساسيات نظرية في العلوم الاجتماعية والإنسانية	جامعة المسيلة
د/ فاطمة الزهراء حشاني	دراسات الجندر: المرتكزات، المفاهيم الأساسية، ومسار التطور	جامعة المسيلة
د/ سليم عشور	النوع الاجتماعي (الجندر) كأداة تحليلية في العلوم السياسية	جامعة المسيلة
د/ عبد السلام سليمة د/ ديلمي راوية	النوع الاجتماعي مقاربة نظرية مفاهيمية	جامعة المسيلة
د/ بونوة نادية أ د/ رداوي عبد المالك	الجندر: مقاربة مفاهيمية ونظرية	جامعة المسيلة
أ د/ شاعة محمد	التأسيس الاجتماعي للأدوار الفردية: مقاربة جندرية	جامعة المسيلة
د/ بوجمعة حمد د/ سويسي ليلى	موقف الشريعة الإسلامية من النظرية الجندرية	جامعة المسيلة
ط د/ لقريشي مصطفى د/ مقروف محمد	مقاربة تحليلية لدور النوع الاجتماعي (الجندر) في التنمية	جامعة المسيلة
د/ مسعودي هشام	قراءة في مفهوم حماية الملكية الفكرية لحقوق المؤلف للمصنفات الرقمية	جامعة المسيلة
د/ بشيرة صفرة	مفهوم عناصر الملكية الصناعية في التشريع الجزائري	جامعة المدية
مناقشة عامة		

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
رئيس الملتقى
كلية الحقوق والعلوم السياسية

الجلسة العلمية الثانية برئاسة الدكتور: فاضلي سيد علي

توقيت الجلسة 10:30 – 12:00 مدة كل مداخلة 07 دقائق

د/ يرمش مراد	مدى قابلية الاختراع للحصول على البراءة في التشريع الجزائري	جامعة المسيلة
د/ سعودي سعيد	براءة الاختراع عنصر هام من عناصر الملكية الصناعية	جامعة الأغواط
د/ حميدوش أسيا	المساواة بين الجنسين في مجال الملكية الفكرية	جامعة المسيلة
د/ فاضلي سيد علي	تأثير الملكية الفكرية على التنمية الاقتصادية	جامعة المسيلة
د/ هلتالي احمد ط د/ عمرون مارية	المشاركة الفعالة للمرأة ي مجال الابتكار	جامعة المسيلة
د/ سعد لقليب	اعتراف المشرع الجزائري بالحق في براءة الاختراع	المركز الجامعي بريكة
د/ عزوز عبد الحليم		جامعة المسيلة
د/ صديقي سامية	الحماية الدولية لبراءة الاختراع من خلال اتفاقية تربيس	جامعة برج بوعريريج
د/ شرقي فوزية	المنظمة العالمية للملكية الفكرية (wipo) والابتكار وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة	جامعة المسيلة
د/ زكرياء ذيب	التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة كعنصر من عناصر الملكية الصناعية، أية ماهية في التشريع الجزائري	جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2
د/ بوخروبة حمزة ط د/بوراس عز الدين	معوقات المرأة المبتكرة في مجال الملكية الصناعية	جامعة المسيلة
ط د/ بوزيان السعيد	دور المرأة في الابتكار في مجال الملكية الصناعية بين المأمول وتحديات الواقع	جامعة المسيلة
د/ ليلى بن حليمة	دور النساء القاضيات في مجال الملكية الفكرية	جامعة المسيلة
أد/ صغير بيرم عبد المجيد ط د/ هني عبد السلام	المرأة ودورها في ريادة الابتكار وسبل تعزيزها على الساحة الدولية والوطنية	جامعة المسيلة
د/ ياسين مقدم	تنازع القوانين في العلامة التجارية-دراسة مقارنة	جامعة المسيلة

مناقشة عامة

جلسة الاختتام 12:00

تلاوة التوصيات

الإعلان عن اختتام الملتقى

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

استمارة مشاركة في الملتقى الوطني حول:

الجندر في الملكية الصناعية

الدكتور: سليم عشور الوظيفة: أستاذ جامعي
الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ التخصص: علوم سياسية
المؤسسة: جامعة محمد بوضياف-المسيلة
العنوان: حي 150/70 مسكن وظيفي بالقطب الحضري الجديد
الهاتف: 0661498761 الفاكس:///////
البريد الالكتروني : الشخصي: achoursalim35@yahoo.com المهني: salime.achour@univ-msila.dz

لغة المداخلة: لغة عربية

المحور الأول: الجندر مقاربة معرفية في العلوم الاجتماعية والإنسانية

عنوان المداخلة: النوع الاجتماعي (الجندر) كأداة تحليلية في العلوم السياسية

ملخص:

يحظى موضوع النوع الاجتماعي (الجندر) باهتمام متزايد من طرف الجماعة العلمية، مع تزايد تأثير التيارات المختلفة عن النسوية العالمية المتأصلة في تاريخ النضال من أجل الحقوق السياسية والاجتماعية للمرأة، وبالموازاة مع ذلك اتجه عدد كبير من الباحثين إلى التخصص في هذا المجال إلى درجة محاولة الاستقلال عن علم السياسة، حيث فتحت عدد من الجامعات الغربية أقساما متخصصة في دراسات الجندر والدراسات النسوية خاصة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل النوع الاجتماعي كأداة تحليلية في العلوم السياسية باعتباره موضوع يسعى إلى الدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة. وتحاول إحياء الجدل حول مكانة قضايا المرأة في العلوم السياسية والتحول الذي شهده نحو دراسة مكانة علم السياسة في اهتمامات الحركة النسوية، وتستهدف بشكل خاص تأثير بعض فروع النسوية في الميول السياسية للمجتمع.

كلمات مفتاحية: الجندر. الحركة النسوية، أداة تحليل، العلوم السياسية،

Gender as an analytical tool in political science

Abstract

The topic of gender is receiving increased attention from the scientific community. s political and social rights, In parallel, a large number of researchers have tended to specialize in this field to the point of attempting independence from political science. gender studies ",

where a number of Western universities have opened specialized departments in gender and women's studies in particular.

This study aims to analyse gender as an analytical tool in political science as a topic that seeks to defend women's political, economic and social rights. It tries to revive the debate over the place of women's issues in political science and the shift it has witnessed towards studying the place of political science in the interests of the feminist movement, particularly targeting the influence of certain branches of women in the political orientation of society.

Keywords: Gender, Feminist Movement, Analysis Tool, Political Science,

مقدمة:

إن قضية النوع الاجتماعي (الجندر) من أكثر الموضوعات إشكاليّة؛ لكونها حظيت بنقاش وجدال كبيريّن، سواء من خلال المؤسسات الدولية، أو الإطارات الحقوقيّة؛ أو من خلال النقاش الاجتماعي والثقافي والفكري والسياسي. يعود الأمر إلى كون المرأة تحضر في ذاكرة الثقافات موضوعا إشكاليا، يضعها في موقع معين؛ ويحدِد لها معنى وجودها، ويقدمها ضمن نظام من المعايير القيمية. لقد أسهم هذا المنظور في جعل المرأة موضوعاً منظوراً إليه من قبل المجتمع والثقافات والتعاقدات الاجتماعية، ومفعولا به في أشكال التعبير، والخطابات الرمزية. وموصوفا بحسب ذاكرة التعاقدات والتقاليد والأعراف.

بناء على ذلك فإن كل مهتم بموضوع المرأة سيلحظ تراكم الدراسات والأبحاث حوله، مقارنة بنسبة الدراسات والاهتمامات التحليلية بالرجل، فالمرأة تحضر- باستمرار- موضوعا للتفكير والتحليل، عكس الرجل، فإنه خارج الإشكالية، لكونه يحضر في الذاكرة الجماعية وفي النظام الثقافي ذاتا قائمة بذاتها ولذاتها. أن تظل المرأة موضوعا للدراسة والبحث والسؤال فذلك مؤشر واضح على ضرورة الاستمرار في تفكيك نظام الذهنية الجماعية المتوارثة، التي لا تزال تستهلك المستسخات نفسها حول المرأة، وتحليل الخطاب الثقافي والاجتماعي، الذي تهيمن عليه الصور النمطية حول المرأة، وحث الدول ومؤسساتها لكي تعيد النظر في وضعية المرأة في الدساتير ومدونة الأحوال الشخصية، وفي المنظومة التربوية والتعليمية.

أهمية الدراسة: يعتبر النوع الاجتماعي " الجندر" أحد أبرز المواضيع التي تنامى الحديث عنها في نهاية القرن العشرين، والذي يشكل نقلة نوعية لجهود تعزيز حقوق الإنسان بوجه عام وحقوق المرأة بوجه خاص، لاسيما في ظل تنامي المناداة بإقرار المساواة بين الرجل والمرأة، وتبرز أهمية هذا المفهوم من أنه يتغلغل في كافة أنساق البناء الاجتماعي ومنذ ظهور المجتمعات البشرية، كما أنه يوجه مسار حياة الأفراد، ويبرز كيفية التعامل بينهم.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل النوع الاجتماعي كأداة تحليلية في العلوم السياسية باعتباره موضوع يسعى إلى الدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة. وتحاول إحياء الجدل حول مكانة قضايا المرأة في العلوم السياسية والتحول الذي شهده نحو دراسة

مكانة علم السياسة في اهتمامات الحركة النسوية، وتستهدف بشكل خاص تأثير بعض فروع النسوية في الميول السياسية للمجتمع.

المشكلة البحثية: يحظى موضوع النوع الاجتماعي (الجندر) باهتمام متزايد من طرف الجماعة العلمية، مع تزايد تأثير التيارات المختلفة عن النسوية العالمية المتأصلة في تاريخ النضال من أجل الحقوق السياسية والاجتماعية للمرأة، وبالموازاة مع ذلك اتجه عدد كبير من الباحثين إلى التخصص في هذا المجال إلى درجة محاولة الاستقلال عن علم السياسة، حيث فتحت عدد من الجامعات الغربية أقساما متخصصة في دراسات الجندر والدراسات النسوية خاصة. وعليه يمكن صياغة الإشكالية على النحو الآتي: إلى أي مدى يشكل النوع الاجتماعي (الجندر) أداة تحليل في العلوم السياسية؟

فرضية الدراسة: وللإجابة على الإشكالية أعلاه تنطلق الورقة من الفرضية التالية: النوع الاجتماعي يعمل كأداة موجهة تلقى الضوء على مجالات، وتضع إطارا حول الأسئلة المطلوب بحثها، كما تحدد المعضلات التي تحتاج إلى دراسة، وتوفر المفاهيم والتعاريف والفروض اللازمة لتوجيه البحث .

منهج الدراسة: حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه وتحليل أبعادها، والإلمام بهذا الموضوع، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي والمقارن، لكونه يلاءم طبيعة الموضوع المدروس من خلال وصف ومقارنة وتحليل مختلف مكوناته وأجزائه.

المحور الأول: النوع الاجتماعي (الجندر): مقاربة مفاهيمية

أولا- تعريف النوع الاجتماعي (الجندر) والمفاهيم المقاربة له

1- **تعريف النوع الاجتماعي (الجندر):** يشير مفهوم الجندر gender عامة إلى تلك الكلمة الإنجليزية التي تنحدر من أصل لاتيني Genus، تقابله كلمة genre باللغة الفرنسية و تمت ترجمته إلى مفهوم النوع الاجتماعي باللغة العربية، والسبب في تبني المصطلح معربا بأنَ الكلمة صيغت في سياق تاريخي ثقافي يتمثل أساسا بتكريس وعي التمايز بين الانتماء البيولوجي الجنسي للشخص وبين هويته الاجتماعية كرجل أو امرأة وهذا الوعي برز في علم النفس والأنثروبولوجيا للتعبير عن وقائع ملاحظة ثم ما لبث أن انتشر إلى ميادين أقرب وتلون باهتماماتها، [1] ومن ثم فالأدوار الجندرية تتفاوت بين ثقافة وأخرى وهي قابلة للتغيير والتطوير، وقد تم استعارة هذا المفهوم من علم البيولوجيا، فالجندر هو الوجه الاجتماعي والثقافي للانتماء الجنسي بوجه عام.[2]

وهو مصطلح يطلق عموما على العلاقات والأدوار الاجتماعية والقيم التي يحددها المجتمع لكل من الجنسين (المرأة والرجل)، وتتغير هذه الأدوار والعلاقات والقيم وفقا لتغير المكان والزمان، وذلك لتداخلها وتشابكها مع العلاقات الاجتماعية الأخرى مثل: الدين، والطبقة، والعرق، وبالرغم من أن هذه العلاقات متغيرة في مؤسسات المجتمع المختلفة فإن جميع هذه المؤسسات تقاوم التغيير.

وبشكل عام هناك مجموعة من التعريفات لهذا المفهوم لعل أبرزها:

"الهوية الجندرية غير الثابتة بالولادة وإنما تساهم في خلقها العوامل النفسية والاجتماعية والتي تمثل نواة لهذه الهوية الجندرية، ومن ثم فمن الممكن أن تتكون هوية جندرية لاحقة لتتطور وتطغى على الهوية الجندرية الأساسية، فالمجتمع هو المسؤول عن تحديد أدوار النوع والعلاقات الاجتماعية،

إذ أن الفروق بين النوعين ليست فروقا بيولوجية؛ وإنما تستند إلى الأدوار الاجتماعية"[3] وهو "الدور الاجتماعي والمكانة الاجتماعية والقيمة المعنوية الذين يحملهم الفرد في مجتمع ما والمرتبطون بكونه ذكرا أو أنثى"،[4] كما تم تعريف الجندر بواسطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) على أنه: "الأدوار المحددة اجتماعيا لكل من الجنسين، علما بأن هذه الأدوار يتم اكتسابها عبر التعليم والثقافة"، أو " إلغاء أي تفرقة تترتب على الاختلاف الجنسي بين الذكر والأنثى"، ثم " الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية، لا علاقة لها بالاختلافات العضوية".[5]

ويشير هذا المصطلح إلى الأدوات والمسؤوليات التي يحددها المجتمع للمرأة والرجل. ويعني الجندر الصورة التي ينظر لها المجتمع إلينا كنساء ورجال، والأسلوب الذي يتوقعه في تفكيرنا وتصرفاتنا ويرجع ذلك إلى أسلوب تنظيم المجتمع، وليس إلى الاختلافات البيولوجية (الجنسية) بين الرجل والمرأة.

2-المفاهيم المقاربة للنوع الاجتماعي: في خضم النقاشات المرتبطة بتحديد ماهية الجندر وتحديد مفهومه بدقة. ظهرت العديد من المفاهيم المصاحبة له والتي ساهمت في تحديده. ومن هذه المفاهيم والمفردات:

أ- النوع الاجتماعي (الجندر) والجنس: يحتوي المعنى الواسع لكلمة جنس وجنسانية على مجموع الطبائع الجسمية والفسيولوجية الخاصة بالذكور (الجنس الذكر) والإناث (الجنس الأنثوي) ، ويحدد الجنس بصفة أدق بما يلي:

من الجانب التشريحي: أي التركيب الداخلي للأعضاء التناسلية، وبخاصة مميزات الأولية الجنسية التي يمكن تشخيصها منذ الولادة.

من الجانب الفيسيولوجي: أي ذلك الذي يخص وظائف هذه الأعضاء ومن ضمنها يمكن ذكر القدرة الجنسية والإنسانية أي المميزات الجنسية الثانوية.

من الجانب الإحيائي: أي الغدد الصماء التي تسمح بتنشيط هذه الأعضاء وتطويرها منذ ظهور المميزات الجنسية والثانوية وتشغيلها حتى آخر الحياة عبر المراحل المختلفة التي يمر بها الإنسان والتي تتمثل في الولادة، البلوغ، العجز.

خلاصة القول أن التخلق الجنسي يتم على مستوى الصبغيات والخلايا الجنسية، والأعضاء والأفراد، وبالتالي فإن الجنس يعني تواجد مجموع مميزات الجنسية الأولية والثانوية، وكذلك الوظائف.

ويكمن الفرق بين الجنس والنوع في العناصر الآتية:

- **الجنس:** تواجد مجموع المميزات الجنسية الأولية والثانوية وكذلك الوظائف بين الذكر والأنثى .

- **النوع:** إنتاج التنظيم الاجتماعي للجنسين في فئتين مميزتين مختلفين ورجالاً ونساءً، فالعلاقات بين الرجال والنساء إذا ليست تلقائية، وإنما هي منظمة حسب الثقافات المختلفة، وعليه فهي بهذا المعنى قابلة للتغير حسب تغير المفاهيم والثقافة السائدين في زمن معين وفي بلد معين، هذا النظر للنوع على أنه ليس عملية طبيعية مثل مفهوم الجنس يجعلنا نستطيع أن نفكر في التغير الذي يمكن إحداثه من أجل تنمية شاملة في المجتمع للمرأة والرجل.

في هذا التعريف للنوع يتبين نقطتين مهمتين :

* النوع ليس الجنس .
* النوع ليس المرأة .

فالتكلم عن النوع لا يعني الأنثى ولكن المرأة مقابل الرجل معا .[6]

ب- المساواة الجندرية (التماثل): تعني المساواة الجندرية أن للمرأة والرجل شروط وفرص متساوية لتحقيق وتجسيد حقوقهم الإنسانية الكاملة والمساهمة والاستفادة من التنمية بكافة أبعادها، ولذلك فالمساواة بين الجنسين هي المساواة في تقدير المجتمع لأوجه التشابه والاختلاف بين المرأة والرجل. والأدوار التي يؤدونها هي قائمة على أن يكون الرجال والنساء شركاء كاملين في منازلهم ومجتمعهم، كما تشيد إلى عملية الإنصاف والعدل بينهما، ولضمان الانصاف يجب في الكثير من الأحيان وضع تدابير للتعويض عن أوجه الحرمان التاريخية والاجتماعية التي تمنع المرأة والرجل من العمل على قدم المساواة. فالمساواة وسيلة ونتيجة معا.

ج- التحليل الجندري: يشير إلى جمع وتحليل المعلومات المصنفة حسب متغير (الرجال والنساء) والذي يؤدون أدوار مختلفة، وهو ما يؤدي إلى تمتع النساء والرجال بخبرة ومعارف ومواهب واحتياجات مختلفة، وتكمن مهمة التحليل الجندري في كشف هذه الاختلافات بحيث يمكن للسياسات والبرامج والمشاريع أن تحدد وتلبي الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء. كما يسهل التحليل الجندري أيضا الاستخدام الاستراتيجي للمعارف والمهارات المتميزة التي يتمتع بها الرجال والنساء.

د- تعميم منظور الجندر: يشكل عملية وليس هدف، كونه يشير إلى الجهود المبذولة لإدماج المنظور الجنساني في المؤسسات القائمة، وهو كما يصفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بأنه عملية تقييم الآثار المترتبة على المرأة والرجل في أي إجراء مخطط له بما في ذلك التشريعات والسياسات والبرامج في جميع المجالات وعلى كافة المستويات.

كما أن تعميم منظور الجندر يمثل إستراتيجية لجعل اهتمامات المرأة والرجل وتجاربهما بعدا لا يتجزأ من تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقسيمها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى يستفيد كل من الرجل والمرأة على المساواة، فالأهداف المراعية للمنظور الجندري وتهدف إلى تصحيح الاختلافات بين الجنسين.

هـ- التمييز ضد المرأة: يعتبر مبدأ التمييز ضد المرأة من المبادئ الأساسية التي حرصت هيئة الأمم المتحدة على تجسيدها من خلال العديد من المواثيق والقرارات. والتي صاغتها فيما بعد في"اتفاقية سيداو" وهي اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة. حيث تحث في مادتها الأولى على أن أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من أعراضه أو آثار توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية. الثقافية، والمدنية أو في أي ميدان آخر.[7]

و- تمكين المرأة: فعملية التمكين تعني بصورة خاصة: العمل الجماعي في المجموعات المقهورة أو المضطهدة لتخطي العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم، أو تسلب حقوقهم ومواجهتها

والتغلب عليها، إن مفهوم التمكين والتقوية يعتبر هدفا أساسيا لتقدم المرأة وتمكينها في اتخاذ القرار والمطالبة بالحصول على الحقوق والخدمات.

ز- المثلية الجنسية: يقول "فاليري ريموند": "من خلال عدسة الجندر يصبح تحدينا أكبر بتنوع وضع المرأة بما فيه ميولها الجنسية"، فكلمة الميول الجنسية تعني أن هناك أكثر من هوية جنسية، فالأمر غير محدود بالميل الطبيعي بين الرجل والمرأة، ولكن هناك هويات أخرى مما يفتح الباب لشرعة المثلية الجنسية.[8]

ثانيا-النوع الاجتماعي (الجندر): من النشأة إلى الصياغة:

1- **نشأة وتطور النوع الاجتماعي (الجندر):** ولد مصطلح الجندر (النوع الاجتماعي) في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1960 واستخدم لأول مرة في الطب النفسي والتحليل النفسي رويرت ستولر سنة 1968، ثم هاجر بعد ذلك إلى علم الاجتماع مع آن أوكلي سنة 1970، قبل وصوله إلى فرنسا في عام 1988 مع مقال المؤرخ جوان سكوت الذي أراد أن يجعل منه "مقولة مفيدة للتحليل التاريخي". نشير أن مفهوم الجندر وتصوراتنا عنه كغيره من المفاهيم والتصورات الأخرى هو نتاج عن وروده وتصنيعه وتعديله داخل سياقات تاريخية وجغرافية وعلمية وتخصصات محددة وحتى نتجنب استخداماته العشوائية يجب علينا ليس فقط معرفة الشروط والظروف التي ولد فيها وإنما الوعي أيضا باستعمالاته في سياقات مختلفة أخرى اليوم، أي من الاستخدام البسيط إلى الاستعمال المتعدد المعاني.

قبل بداية القرن العشرين كان مؤرخي ومؤرخات النسوية والنوع يستخدمون بقلة مصطلح "النوع"، حسب علماء الاجتماع والفلاسفة الذين كانوا واعيين بأن مصدر انبثاق هذا المفهوم الولايات المتحدة الأمريكية. فإنهم يفضلون استعمال مصطلح "الجندر" أو تعبيرات من قبل"العلاقات الاجتماعية الجنسية" أو"الاختلاف الاجتماعي الجنسي"، عبارات تؤكد على أن "الجندر" هو نتيجة بناء اجتماعي وتدعو إلى مماثلة العلاقة بين الجنسين إلى نوع آخر من العلاقات الاجتماعية (كعلاقات الإنتاج مثلا).

ارتبط تاريخ الجندر بتاريخ النساء لذلك نجد إلى اليوم خلطا بينهما رغما اختلافهما في الواقع. فهدف تاريخ النساء هو إعادة بناء تجارب حياة النساء في الماضي ومحاولة فهم ما هو نسوي في حقبة تاريخية معينة ودراسة العلاقات بين الرجال والنساء. فما بين سنة 1970 و1980 شدد تاريخ النساء تركيزه أولا على الهيمنة الذكورية التي مورست على النساء والضغوطات الموجهة ضد المرأة. الضحية الدائمة والأبدية لكل العصور. في مرحلة ثانية توجه تاريخ النساء نحو دراسة أمكنة اللقاء بين النساء والرجال التوزيع التراتبية وتكامل الأدوار بين النساء والرجال.

طرح الجندر أو"النوع الاجتماعي" كمفهوم في بداية ظهوره ما بين 1950 و1960 إشكالية واضحة وهي الربط أو المساواة بينه وبين مفهوم الجنس، وقد استخدام لفظ الجندر Gender من قبل العديد من المهتمين كأمثال عالم الاجتماع "مورقان" الذي درس السلوك والأنماط والأدوار الاجتماعية لدى قبائل هنود الحمر. على أساس النظام الأمومي والنظام الأبوي والأنظمة الوسيطة المتدرجة بينهما.

وخلصت ملاحظاته على وجود اختلاف الأدوار الاجتماعية لكل من الذكر والأنثى حسب درجة تطور المجتمع.

ولعل أول من حدد هذا المفهوم بشكل واضح فيما بعد الفيلسوفة الوجودية "سيموندي بوفوار" التي قالت "لا يولد الإنسان امرأة وإنما يصبح كذلك" والتي ضما في كتابها "الجنس الثاني" "لوصف خصائص الرجال والنساء المحددة اجتماعيا مقابل الخصائص المحددة بيولوجيا. خاصة أن هناك اختلاف بين الشعوب والثقافات في تحديدها لسمات الذكورة والأنوثة، وأن الفصل بين مفهوم الجنس ومفهوم الجندر يختلف من ثقافة إلى أخرى.[9]

ومن ثم ظهر مفهوم الجندر على الساحة الدولية منذ إعلان العام الدولي للمرأة في 1975. وترسخ هذا المفهوم خلال العقد الدولي للمرأة (1976-1985) ؛ فبرزت اهتمامات في العديد من الدول النامية بضرورة معالجة التمييز النوعي القائم بين الرجال والنساء في العديد من المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية والمهنية والسياسية وغيرها من أجل تحقيق ما يسمى بعدالة النوع الاجتماعي، وعلى الرغم من وجود فروق بيولوجية بين الجنسين والأمر الذي يدخل ضمن مفهوم النوع البيولوجي(الجنس) إلا أنه لا يكن الفصل بين البيولوجيا والحياة الاجتماعية فهما مرتبطتان. فلا يكن النظر لمفهوم الجندر على أنه خصائص فردية بل على أساس أنه مجموعة من الصفات والسلوكات التي يمتلكها الأفراد منذ الولادة بجنس معين. فالجندر يتضمن الاختلافات وعدم المساواة بين الجنسين.[10]

2- الاتجاهات والتيارات الفكرية للنظرية النسوية: رغم أنه لا يوجد اتفاق حول تصنيفها إلا أنه تاريخيا يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات نسوية أساسية تترتب على النحو التالي:

أ- الجندرية (النسوية) الليبرالية: تدعو إلى توفير نوع من المساواة في العمل والتعليم والمؤسسات الليبرالية، بمعنى أن" هذا الاتجاه يعزو التفاوت بين الجنسين إلى التوجهات والمواقف الاجتماعية والثقافية. وخلاقا للمنحى الراديكالي، فإن أنصار ونصيرات النسوية الليبرالية لا ينظرون إلى إخضاع المرأة باعتباره من نسق أو بنية اجتماعية ضخمة. وبدلا من ذلك، فإنهم يلفتون الانتباه إلى عدد كبير من العوامل المنفصلة التي تسهم في إيجاد التفاوت بين الرجال والنساء. إنهم، على سبيل المثال؛ يركزون جهودهم على إيجاد وحماية الفرص المتكافئة للنساء عبر التشريعات والوسائل الديمقراطية الأخرى. يؤيدون إصدار مثل هذه التشريعات مثل قوانين المساواة في الأجر والقوانين المناهضة للتمييز ضد النساء والقوانين الأخرى التي تجعل للنساء والرجال حقوقا متساوية أمام القانون. كما يطالب التيار الجندري الليبرالي الحكومات والمنظمات والمؤسسات الحاكمة بتطبيق سياسية جندرية نوعية ديمقراطية قائمة على المساواة والتماثل والتكامل. والإنصاف في ما هو مادي ونوعي بين الجنسين معا، دون السعي إلى إسقاط النظام الليبرالي بكامله، كما تذهب إلى ذلك النسوية الجذرية ذات الطابع الراديكالي، أو النسوية الماركسية الصراعية.[11]

ب- الجندرية (النسوية) الماركسية: يركز على الدور الكبير الذي تلعبه القوى المادية خاصة الاقتصادية منها في تحديد شكل حياة النساء، هذه المقاربة تأخذ أحيانا مسمى النسوية المادية.

من وجهة نظر النسوية الماركسية أن سبب اللامساواة بين الجنسين يعود إلى طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي، الذي كرس للعلاقات غير المتوازنة بين الطبقات، وهذا ما أدى إلى تبسيط الاضطهاد على النساء.

فالنسوية الاشتراكية ركزت على إلغاء كل من الطبقة والدراسات التي تركز على الرجال فقط، وتسعى إلى تغيير النظام الاجتماعي الأبوي إلى نظام ذكوري/ أنثوي، يقوم على أساس المساواة بين الرجال والنساء، وهن بذلك يتقاسمن المفهوم الماركسي التقليدي للطبيعة البشرية الذي مفاده أن حرية الفرد مرتبطة بحرية النشاط الإنتاجي، كما يرون بان الطبقة مظهر أساسي للاضطهاد.[12]

ج- الجندرية (النسوية) الراديكالية: وهذا التيار يدعو إلى إلغاء الأسرة (النواتية) الأم والأبناء. أي التي يمارس عليها القمع والاستغلال والسطوة والعنف. ويعني هذا كله أن هذا الاتجاه يثور على ظلم الرجل البطريركي الذي يستعبد المرأة ويحولها إلى مجرد ظاهرة جسدية. ومن ثم، يستلبها ويستغلها ويهيمن عليها ظلما. وعليه، "تنطلق النسوية الراديكالية المتطرفة من الاعتقاد بأن الرجال هم المسؤولون عن استغلال النساء وهم المنتفعون في الوقت نفسه من هذا الوضع، كما تركز هذه المدرسة على العائلة باعتبارها المنبع الأول لقمع المرأة في المجتمع، وفوق هذا لا تؤمن المدرسة الراديكالية بأن المرأة ستتحرر من القمع الجنسي عن طريق الإصلاح أو التغيير التدريجي, إذ لا بد من الإطاحة بالنسق البطريركي الأبوي لتحقيق المساواة بين الجنسين. وقد غدا مفهوم البطريركية كثير التداول في أوساط من يناصرون النظرية النسوية، كما أن الأطروحات والدعوات التي عرضتها المدرسة الراديكالية من خلال ممثليها من الرجال والنساء على السواء قد أثارت الاهتمام على المستويين الوطني والعالمي بمجموعة من القضايا البالغة الأهمية مثل العنف ضد النساء، وابتذال وامتهان مكانة المرأة الإنسانية عن طريق وسائل الإعلام والإعلان والترويج".[13]

المحور الثاني: المقاربة الجندرية في حقل العلوم السياسية:

أولا- النوع الاجتماعي كأداة تحليلية: قامت الباحثات النسويات فى مجال العلوم السياسية بنشر مفهوم النوع الاجتماعي كأداة تحليلية. وفي التعارض مع الفهم الضيق للنوع الاجتماعي، كبنية ثقافية للذكورة والأنوثة، فإن النوع الاجتماعي يعمل كأداة موجهة تلقى الضوء على مجالات، وتضع إطارا حول الأسئلة المطلوب بحثها، كما تحدد المعضلات التي تحتاج إلى دراسة، وتوفر المفاهيم والتعاريف والفروض اللازمة لتوجيه البحث.

وفي إطار العلوم السياسية، درست الباحثات النسويات آثار النوع الاجتماعي على السلوك الانتخابي عند التصويت، والسياسات الانتخابية، وعمل مؤسسات بعينها مثل: الأحزاب السياسية، والهيئات التشريعية، والهيئات البيروقراطية، والمحاكم كما اختبرت الباحثات النسويات أثر النوع الاجتماعي على صنع السياسة وتنفيذها وفي إطار مجال النساء والسياسة، على سبيل المثال، أوضحت الباحثات الساعيات إلى اكتشاف مدى وجود اختلاف بين الرجال والنساء في مجال التشريع أن النساء المشرعات يعطين أولية أكبر من الرجال المشرعين لقضايا مثل حقوق المرأة، والتعليم، والرعاية

الصحية، والأسرة والطفل، والبيئة، والرقابة على الأسلحة، كما يرغبن أيضا في تكريس جهود كبيرة في العمل باللجان والمجالس بغية كفالة إصدار تشريعات تقدمية في هذه المجالات كما قامت أيضا الباحثات في مجال المرأة والسياسة بدراسة الأساليب التشريعية والقيادية النسائية، وتوصلن إلى أن النساء يتبعن استراتيجيات تشريعية تعاونية، بينما يفضل الرجال التكتيكات التنافسية ذات المجموع الصفري أو الكلي. هذا بالإضافة إلى أن النساء أكثر توجها نحو الاتفاق، ويفضلن المقاربات الأقل ترابية والأكثر مشاركة والأكثر تعاونا عن نظرائهن الرجال ودرست العديد من الباحثات التوترات التي تنشأ بين الاستراتيجيات التشريعية والقيادية التي تفضلها النساء، والأعراف المؤسسية التي تدمج التفضيلات السلوكية الذكورية والنزعة المهنية، و "الفهم السياسي" وقد أوضحت هذه البحوث أن كلا من الأولويات التشريعية والإجراءات القياسية بالمؤسسات التشريعية لا تتضمن النوع الاجتماعي أو حتى محايدة تجاهه.[14]

لتفنيد الأفكار القائلة إن الاختلافات بين الجنسين - مثل التي سبق ذكرها - تعد "طبيعية" أو "معطاة، سعت الباحثات النسويات أيضا إلى الكشف عن كيفية إنتاج هذه الاختلافات، والحفاظ عليها، ومعارضتها، وإعادة إنتاجها. ووفقا لبصيرة الناقدات المنظرات للعنصر والمنظرات النسويات، سعت النسويات في مجال العلوم السياسية إلى إلقاء الضوء على عمليات إضفاء الطابع العنصري وطابع النوع الاجتماعي والتي تنبني من خلالها علاقات القوة وأشكال عدم المساواة، بما يشكل هويات الأفراد وممارسات المؤسسات وبإجراء دراسات تفصيلية للقوانين والأعراف والممارسات التنظيمية التي فرضت الفصل العنصري والفصل بين مجالات الرجال والنساء، توسعت الباحثات النسويات فى تنقيبها عن العمليات السياسية التي تسفر عن إنتاج تراتبيات الاختلاف والحفاظ عليها. لقد أوضحن أن المصالح والقدرات الطبيعية" التي تعزى للنساء والرجال من مختلف الأعراق هي نتيجة للحدود التي تضعها الدولة في مجالات مثل: التعليم، والعمل، والهجرة، والمواطنة، والمناصب الرسمية لقد أنتجت السياسة العنصر والنوع الاجتماعي، ليس بمجرد عمل تقسيمات ترتكز على العنصر والنوع الاجتماعي، والحفاظ عليها بين السكان، وإنما أيضا بتعريف صفات العنصر والنوع الاجتماعي، وما يترتب بالتالي على تلك التعاريف من تحديد لتمايز الحقوق وعلى سبيل المثال، أوضحت هانيي لوبيز أنه :"من خلال التحكم المباشر في السلوك الإنساني، ومن خلال تشكيل الفهم العام، فإن القانون يترجم الأفكار المتعلقة بالعنصر إلى شروط مادية مجتمعية ترسخ تلك الأفكار" .

وبالتالي، أسفرت قوانين الهجرة ونماذج تزاوج الأجناس إلى إنتاج المظهر البدني لسكان الأمة عن طريق تقييد الخيارات الإنجابية. إن القوانين وقرارات المحاكم وفئات الإحصاء السكاني التي تحدد من "أبيض" ومن "غير أبيض" قد عزت معان عنصرية الطابع إلى الملامح البدنية والنسب. كما أنتج القانون

أيضا سلوكيات ومواقف بعينها تقترن بنساء ينتمين إلى أكثر من عنصر ورجال ملونين، ذلك من خلال الاستبعاد من المواطنة وتولي المناصب العامة، وتشريعات لا تساوي في المعاملة والتمايز في إمكانات الحصول على المزايا الاجتماعية.

وبتطوير "نظرية للمؤسسات القائمة على النوع الاجتماعي"، بدأت الباحثات النسويات في تحديد الطرق العديدة التي تقود إلى خلق سلطة النوع الاجتماعي وعوائق الحفاظ عليها، ليس عبر القانون فحسب وإنما أيضا من خلال العمليات المؤسسية والممارسات والصور والأيديولوجيات وآليات التوزيع لقد أوضحن كيف تلعب الممارسات التنظيمية دورا مركزيا في إعادة خلق وترسيخ تراتبيات النوع الاجتماعي ورموزه والهويات القائمة عليه.

إن نظرية المؤسسات القائمة على النوع الاجتماعي كانت تمثل أهمية في إثارة الانتباه إلى هيكلة الممارسات، والإجراءات القياسية، والقواعد، واللوائح التي تعرقل النساء داخل المنظمات المعاصرة. كما ساعدت أيضا على تشكيل مفهوم سلطة النوع الاجتماعي" (Power gender). لقد ساعدت الباحثات النسويات اللاتي يعملن عبر نطاق من المجالات الفرعية - بما فيها النظرية السياسية، والاقتصاد السياسي، والعلاقات الدولية، والسياسة المقارنة، والسياسة الأمريكية - على صياغة مفهوم سلطة النوع الاجتماعي كفئة من العلاقات اللامتماثلة بين الرجال والنساء، والتي تتخلل النظم الدولية، ونظم الدولة، والعمليات المالية والاقتصادية، وسياسات التنمية، والبنى المؤسسية، والنظم الرمزية، والعلاقات الشخصية البينية وتقود سلطة النوع الاجتماعي إلى توليد ومؤازرة استمرارية ممارسات عدم المساواة التي تمنح للرجال المزايا وتحرم النساء منها. كما أن وجود سلطة النوع الاجتماعي مطمورة داخل القواعد التنظيمية والروتين والسياسات يؤدي إلى تطبيع السيطرة الذكورية، وتجعل وجود النساء غير مرئي - وكذا احتياجاتهن ومصالحهن. وباستقلالها عن الإرادة الفردية أو النية الفردية، تسفر سلطة النوع الاجتماعي عن استمرارية المنع والاستبعاد والتحقير والعوائق التي تضيق حياة النساء.

إن النوع الاجتماعي كأداة تحليلية يلقى الضوء على سلطة النوع والمؤسسات القائمة عليه، ويحدد أجندة البحث التي لم توجد، بالمعنى الحرفي، منذ ثلاثين سنة. على أن البحوث التي ظهرت بالتزامن مع هذه الأجندة البحثية تطرح العديد من التساؤلات حول الآراء التي المتلقاه في العلوم السياسية. ولتبيان دور البحوث التي تستخدم النوع الاجتماعي كأداة تحليلية في تفنيد بعض الفروض التأسيسية للعلوم السياسية، وتحديد أسئلة جديدة للبحث.[15]

ثانيا- النوع الاجتماعي (الجندر): دراسة للقضايا الاجتماعية والسياسية:

يرتبط استخدام المصطلح كذلك بالتطورات التي يشهدها العالم الآن نتيجة لتيارات العولمة والتي جعلت من الضروري دراسة القضايا من خلال عدة أبعاد ومستويات هي:

1- فهم أعمق للظواهر الاجتماعية: يمكن استخدام مصطلح النوع الاجتماعي لدراسة الظواهر على المستوى المؤسسي، حيث أصبح من الصعب وضع تعميمات مجردة حول بعض الظواهر التي لم تعد نتيجة لما يحدث داخل المجتمعات المحلية وحسب. بل أصبحت هذه الظواهر نتاجا للتفاعل المحلي، والإقليمي، والبلداني والتاريخي داخل بوتقة واحدة لتخرج الظواهر الاجتماعية بشكل معقد ومتداخل وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه إذا لم يتم فهم الظواهر الاجتماعية بشكل شمولي، فمن الصعب الحصول على صورة دقيقة وواضحة حول حقيقتها، وبالتالي من الصعب تحديد الحلول الواقعية والعملية للمشكلات الاجتماعية، وخصوصا إدراك الطبيعة المعقدة لهذه الظواهر والمتشابكة مع العديد من المشكلات الاقتصادية، والسياسية وغيرها. وإضافة إلى ذلك، فإن استخدام مفهوم (أو عدسة) النوع الاجتماعي فهم وتحليل الظواهر الاجتماعية يعني بالضرورة نقدا ضمنياً للإنتاج المعرفي لأن استخدام عدسة النوع الاجتماعي "تنطلق من مسلمة مفادها أن إنتاج المعرفة هو فعل ثقافي واجتماعي ومتموضع في الزمان والمكان وأن القائمين به ذوو مكانات اجتماعية واقتصادية، وذوو هويات سياسية، وهو ما يجعل المعرفة بالضرورة جزئية ومشروطة بالقائمين عليها وبالوضعية التي أنتجتها.[16]

2- التحرر من القوالب النمطية : لم تعد التصنيفات أو التقسيمات التقليدية للأفراد تقسيمات جامدة دائمة، ومستقرة، ولكن هذه التقسيمات تتفاعل بعضها مع بعض، ليس فقط في ما بينها، بل أيضا يتفاعل العديد من أوجه التصنيفات داخل الفرد الواحد. حيث يؤدي استخدام المصطلح كأداة للتحليل دورا في عكس القوالب النمطية، والأنماط الفكرية التقليدية، وإعادة النظر في ما يمكن اعتباره من المحظورات الاجتماعية. فالمصطلح يساهم في تفكيك هذه الأفكار والتعميمات. وإعادة بنائها بطريقة مختلفة اعتمادا على اختلاف وتغير أشكال العلاقات. اتجاهات التفاعل. واستراتيجيات الاختيار والتفاوض. فعلى سبيل المثال يمكن فهم النوع الاجتماعي ليس فقط كنظام مجتمعي تفرضه البنى الاجتماعية ولكن كظاهرة يتم إنشاؤها عبر الفعل الاجتماعي للأفراد نساء ورجالا وهم بذلك يقومون بصنع أو فعل الجندر و"النساء والرجال يقومون بخيارات متباينة من مخزون الخيارات المتاحة لديهم وفق تقييدات وتوقعات اجتماعية وإن فعل الجندر يعيد تأكيد وتعزيز الترتيبات الاجتماعية القائمة على اعتبار أن المصنفات الجندرية طبيعية وهو ما يوفر الشرعيةالمجتمعية للمنظومة الجندرية. وعلى العكس من ذلك. فإن الفعل الجندري المناقض للترتيبات الجندرية السائدة يوفر الأساس التفاعلي للتغير الاجتماعي في مجال العلاقات الجندرية. إن الإمكانيات الراديكالية ذات القيمة المضافة التي يوفرها تبنى هذا المنظور تتمثل في ما يلي: إذا افترضنا أن المصنفات التي نفهم من خلالها عالمنا الاجتماعي هي بنى فإن ذلك يعني أن هذه المصنفات مفتوحة، بالقوة. على إمكانية إعادة البناء في خدمة غايات تحررية".[17]

3- صياغة الأطر الفكرية لسياسات عامة أكثر فاعلية: ترتبط الأهمية النظرية لطرح المصطلح بالنتائج التي خرجت بها الكثير من الدراسات الأكاديمية والكثير من كتابات التنظير الخاصة بدمج النوع

الاجتماعي في صنع وتنفيذ السياسات العامة. إذ بدأت هذه الكتابات من خلال الكتّاب النسويين في الثمانينيات من القرن العشرين منادين بدمج مفهوم النوع الاجتماعي في صنع وتنفيذ السياسات العامة، حيث ظهرت الكتابات حول عدم تمثيل المرأة في مؤسسات صنع القرار وكيف أن إصلاح ذلك وتمثيل المرأة داخل هذه المؤسسات سوف يؤثر بالطبع فيصنع وتنفيذ السياسات العامة التي تنتجها. بنى الكتّاب النسويون نسقهم الفكري اعتمادا على الكثير من الكتابات في موضوعات أخرى تحدثت عن تأثير الحركات المجتمعية وبيئة صنع السياسات على مخرجات السياسات وطريقة تنفيذها، وكيفية التأثير على عمليات صنع السياسات العامة، وأهمية دمج جميع فئات المجتمع فيعملية صنع السياسات وتنفيذها.

تقدم هذه الثلاثة مستويات من التفكير كيانا متكاملا بصورة باراديم جديد. فالحديث عن هذا المصطلح يتطلب فهما أعمق للظواهر الاجتماعية المرتبطة به، حيث يتيح لنا هذا الفهم المتعمق لهذه الظواهر الاجتماعية الانتقال إلى المستوى الثاني، وهو إعادة النظر في المفاهيم المتوارثة والتقليدية والوقوف على طريقة عمل هذه الظواهر وتأثيراتها. وعند إعادة النظر والتحرر من هذه القوالب النمطية. نستطيع بعد ذلك تحرير عقولنا وإعادة بنائها بطريقة تهيئ لنا الخروج بصياغات فكرية جديدة ومتطورة ومستجيبة للتغييرات الراهنة، وبالتالي صياغة سياسات عامة تضع في اعتبارها أهمية الاستجابة لمطالب المجتمعات ما يجعلها أكثر فعالية في حل مشكلاتها.[18]

خاتمة:

لقد أثر النوع الاجتماعي (الجندر) على امتداد أكثر من قرن (مئة عام) على العلوم السياسية بكثير من الأفكار وسايرت التيارات المعرفية المختلفة، كما أن الجدل المثار حول قضاياها منح الفرصة لبروز كتابات عديدة تقاسمت التوجهات الكبرى لهذه النزعة، وبذلك فإنها لم تتعارض يوما مع الأطر المنهجية التي تضبط علم السياسة بل تماهت معها وولدت تيارات فرعية وتوجهات بحثية اصطلح على تسميتها بالدراسات النسوية، التي تنتشر بوتيرة متزايدة في الجامعات الغربية وحتى الشرقية.

ولم تستقر بوصلة النسوية، أصولها المنبثقة من علمي السياسة والاجتماع عند حقل معرفي معين بل طافت بعدة تخصصات على غرار علمي النفس والقانون. إلا أن تجلياتها الحديثة لم تكن بذلك الوهج التاريخي الذي أحدث طفرة في الدراسات المهتمة بقضايا المرأة، ومن تلك التجليات ظاهرة "فيمن" التي انتشرت عبر عديد الدول واختزلت نضال النساء طيلة عقود من الزمن في حركات لقيت مقاومة عنيفة على أكثر من صعيد.

الهوامش

---

[1] عزة بيضون، "الشباب الجامعي في لبنان: الهويات والاتجاهات الجندرية (الثوابت والمتحولات)"، **مجلة المستقبل العربي**، مج26، ع 301، 2004، ص 18

[2] فاروق عبده، الجندر غزو ثقافي: مواجهة تربوية من منظور إسلامي، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 2008، ص 22.

[3] المرجع نفسه، ص 12

[4] رويدا المعايطة وآخرون، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، ط1، القاهرة، منظمة المرأة العربية، 2010، ص38.

[5] أمين مثني، حركات تحرير المرأة من المساواة إلى الجندر: دراسة إسلامية نقدية، ط1، الكويت، دار التعلم، 2004، ص 11.

[6] عبد الرؤوف مشري، " الجندر: إشكالية تماثل الأدوار في المجتمع الجزائري"، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 51، 2019، ص 47-56.

[7] وهيبة عيساوة، " الجندر، مفهومه واستخداماته"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 08، العدد 02 مكرر (الجزء الثاني)، (جويلية 2019)، ص 18، 19.

[8] عبد الرؤوف مشري، المرجع السابق، ص 47-56.

[9] هاشم منصور، دليل تدريبي للمعلمات حول قضايا النوع الاجتماعي في التعليم، بيروت/ المركز التربوي للبحوث والانماء، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم، ص 17.

[10] عصمت محمد حوسو، الجندر الأبعاد الاجتماعية والثقافية، ط1، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009، ص 59.

[11] أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، ط1، بيروت، لبنان، المنظمة العربية للترجمة، 2005، ص 196.

[12] رشيدة فرحي، "الأمم المتحدة والتوظيف السياسي لقضايا الجندر" ، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 09، العدد 02، (جوان 2018)، ص 621.

[13] المرجع نفسه، ص 197-200.

[14] ماري هو كسوورث ،" العلوم السياسية القائمة على النوع الاجتماعي أطروحة غير متواضعة"، في كتاب : نحو دراسة النوع في العلوم السياسية، تحرير وتقديم: ميرفت حاتم، ترجمة: شهرت العالم، ط1، القاهرة، مصر، مؤسسة المرأة والذاكرة، 2010، ص76

[15] المرجع نفسه، ص 78.

[16] مي الدباغ، أسماء رمضان،" النوع الاجتماعي: نحو تأصيل المفهوم في الوطن العربي واستخدامه في صوغ سياسات عامة فعالة"، **مجلة إضافات**، العدد 23-24 (صيف وخريف 2013)، ص 127.

[17] المرجع نفسه، ص 128

[18] المرجع نفسه، ص 128.